

الاشتقاق الإلحاقى وأثره في وضع المصطلحات

الدكتور ممدوح محمد خسارة

أستاذ جامعي

خبير في مجمع اللغة العربية بدمشق

1- مفهوم الإلحاق:

يقول ابن جني في المنصف: «أعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبليغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة، فذوات الثلاث يُبَلِّغُ بها ذوات الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة يُبَلِّغُ بها الخمسة، ولا يَبْقَى بعد ذلك غرضٌ مطلوب. فكَوْثَرٌ من معنى كَثِيرٌ، وَجَدُولٌ الواو فيه زائدة لأنه النهر، وهم كثيراً ما يَصْفُونَهُ بالتَّلَوِّي ويشبّهونه بالحَيَّة.. والجَدُلُ طَيُّ الخَلْقِ وشدة الفتل، والحَيَّة أشبهُ شيء بالجديل، فالجدول راجعٌ في المعنى إلى الجدل والتلوي⁽¹⁾».

ويقول الرضي الاسترأبادي: «ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى، ليصير التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها وفي تصاريفها، في الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل، إن كان الملحق به فعلاً رباعياً، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعياً لا خماسياً⁽²⁾».

وإذا كان القدماء يعرفون الظاهرة اللغوية بطريق التمثيل لها غالباً، فإنَّ المحدثين أميلُ إلى وَضْعِ الحدود لها. فَمِمَّا عُرِّفَ به الإلحاق لديهم: «هو أن تزيدَ على الحروف الأصلية في الاسم أو الفعل حرفاً أو حَرَفَيْنِ زيادةً غيرَ مطردة في إفادة معنى، ليصير المزيْدُ بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى أكبر منها في عدد حروفها وحركاتها وسكناتها، على ترتيبها وفي تصاريفها في الماضي والمضارع والأمر والمصدر إن كان الملحق به فعلاً، ومن التثنية والجمع وغيرها إن كان الملحق به اسماً⁽³⁾» ويمثّلون له في الأسماء بالحَوْقَل وهو الشيخ المُسِنَّ، والجَدْوَل وهي ملحقة بجَعْفَر، وفي الأفعال بـ (رَهْوَك) إذا اضطرب في مشيته، و(جَوْرَب) إذا ألبسه الجورب، وهي ملحقةٌ بدَحْرَج.

إنَّ ما قيل حول الإلحاق من تفسيرات وتفصيلات - من القدماء أو المحدثين- يُرَبِّك الدارسَ ولا يُقْنِعُه بكثيرٍ مما قالوا. ولا ندعي أننا قادرون على تخلص هذه الظاهرة وتحديدتها تماماً، ولكننا ندعي أن ما سنُقَدِّمه حولها هو مقارنةٌ إنَّ لم تكن دقيقةً تماماً فهي تحمل من الدقة ما يدعو للتلبُّث والتأمل قبل دَفْعِها.

لقد قادتنا مقاربتنا لهذه الظاهرة إلى القول:

- 1- بأن الأصل الذي استقرت عليه العربية هو الثلاثي غالباً والرباعي قليلاً والخماسي نادراً. فالثلاثي والرباعي في الأفعال والأسماء، وانفردت الأسماء بالخماسي.
- 2- وأن هذه الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية تعتمد على حروفٍ صامتةٍ في معظمها نحو: (دَخَلَ ودَحْرَجَ، وَجَبَلَ وجَعْفَرَ وسَفْرَجَلَ). إلا بعضَ

الأصول التي جاءت حروفُ العلة الصائتة جزءاً منها نحو: وَعَدَ وَقَالَ وَيَسِرُّ،
وفَتَى...

3- وأنَّ هذه الأصول المجرّدة يحمل كلُّ منها دلالاتٍ أوليّةً محدّدة، على نحو ما
نجد في مقاييس ابن فارس.

4- وأنَّ العربية قد لجأت إلى زيادةٍ أُخْرِفِ على تلك الأصول المجرّدة
لإكسابها تنوعاً في الدلالة تَحْصِيصاً أو تَعْمِيماً.

5- وأنَّ هذه الزيادات التي تدخل على تلك الأصول هي الحروفُ الصائتة
(الواو والياء والألف) غالباً، مع حروفٍ مخصوصة هي الهمزةُ والميمُ والسين
والتاء واللام والهاء والنون بدرجّةٍ أقلّ، وتجمع هذه الحروف كلمة
(سألتمونيها). وقد تُزادُ حروفٌ غيرها. كما أن كلَّ الحروفِ قابضةً للزيادة عن
طريق التّضعيف.

6- وأنَّ هذه الزيادات في الحروف تتفرّع إلى زياداتٍ تصرّيفيّةٍ وزياداتٍ
إلحاقية⁽⁴⁾:

أ- فالزيادات التصريفية: هي تلك التي تدخل على الأفعال في الماضي
والمضارع والأمر، نحو: تفاعَلَ واستفعل، وعلى الأسماء لصياغة المشتقات نحو:
مُسْتَفْعِل، مِفْعَل، أَفْعَل، أو للتصريف من مفردٍ إلى جمعٍ أو نسبٍ أو تصغير.

وهذه الزيادات التصريفية قياسيةٌ بمعنى أنها تزداد في مواضع محدّدة من
الكلمة وتؤدي معاني ثابتة على الغالب، فالهمزة والسين والتاء تفيد الطلب وتزداد

في أول الفعل. والألف التي تزداد بعد الحرف الثاني من الأصل الثلاثي تحوُّله إلى اسم يدل على الفاعلية نحو (كاتب)، والميم والواو التي تزداد أولاً وثالثاً على ذلك الأصل تحوُّله إلى اسم يدل على المفعولية نحو: مكتوب... وهي أيضاً قابلة للإسقاط، فتعود الكلمة بعدها إلى أصلها أو جذرها بناءً ومعنى. وهذه الزيادات التصريفية محصورةٌ بحروفِ (سألتمونيها) والتضعيف كما سبق.

ب- والزيادات الإلحاقية: هي زياداتٌ غير محدّدة الأحرف، فقد تُستعمل فيها جميعُ حروفِ الهجاء العربي، وإن تكن أحرفُ (سألتمونيها) هي الغالبة عليها أيضاً، وليس لها موضعٌ محدّد فقد تزداد في أول الكلمة (أبلم) وفي وسطها نحو (جَهْوَر) وأصلها (جَهْر)، و(جَدُول) وأصلها: جَدَل، وفي آخرها نحو عَبَدَل وأصلها عَبَد، ومِعَزَى وأصلها مَعَز. ولا تُؤدّي هذه الزيادات الإلحاقية معاني مُطَرِّدة في الكلمات المتشابهة فلا تُزاد الهاء في كلِّ كلمةٍ مثل (جَهْر)، فلا تقول في: جَبَر (جَبُور)، في حين تزداد الهمزة اطراداً في الزيادات التصريفية فنقول في تَعَب: أَتَعَب، وفي سَمِع: أَسْمَع.

بهذا يكون الإلحاق وفق مقاربتنا: زيادة حروفٍ غير مُطَرِّدة على أصولِ الكلمات في مواقع غير محدّدة لتأدية معانٍ غير ثابتة، مُلْحَقَةً إياها ببناء مُجَرَّد أكثرَ حروفاً فتصَرَّفُ تصرُّفه. فالواو التي زيدت إلحاقاً في (جَدُول) على كلمة (جَدَل) لا تُزاد في كلِّ كلمةٍ على وزنها حتماً، فلا نقول الآن في حَبَل: (حَوْبَل). ولا تُزاد هذه الواو ثالثةً دائماً، فقد زيدت ثانيةً - مثلاً - في (حَوَقَل). والمعنى الذي أفادته في جَدُول وهو الانسياب - إذ هو تشبيه النهر بالحياة المتلوّية⁽⁵⁾ - ليس هو

ما أفادته في (حوقل) إذ دلت هنا على الكبر والهزم لأن (الحقلة) هو نفاية التمر، فكان الشيخ الحوقل لم يبق منه إلا نفايته⁽⁶⁾.

2- أنواع الإلحاق:

قسم القدماء الإلحاق بحسب الحروف الملحقة إلى قسمين: مُطَّرِد وغير مُطَّرِد.

1- الإلحاق المطرد: ويكون بتكرير لام الكلمة على ما ذكر أبو عثمان المازني، وجعل منه (رمدد) للرماد الكثير، و(قعدد) لقريب النسب من الجد. وجعل الإلحاق بغير تكرير اللام شاذاً، بينما جعل أبو علي الفارسي من الإلحاق المطرد زيادة النون وسطاً نحو (ضربني)، وقد يكون من هذا النوع الإلحاق بتشديد الحرف الثالث من الرباعي الذي قال فيه الفارابي: «ومما ألحق من الرباعي بالخماسي بتشديد الحرف الثالث منه: الحفلج: الأفحج، والعمرس: الشديد، والعملس: السريع، والعشنت: الطويل، والعشنت: الطويل أيضاً⁽⁷⁾». على أن الفارابي لم يذكر أن هذا الإلحاق مطرد.

2- الإلحاق غير المطرد: وهو ما زيد فيه بعض أحرف (سألتمونيها) نحو (دهور) زيدت فيه الواو لإلحاقه بدخرج، ونحو (إنزهو) - محب الزهو - زيدت فيه الهمزة والنون لإلحاقه بجردحل.

وقد نقل أن بعض القدماء ذهبوا إلى أن الإلحاق كله مطرد، وحجتهم في ذلك أن الألفاظ الأعجمية قد قبلت في العربية، وهي على غير أبنية العرب، نحو خراسان وآجر، «ولذلك يجوز إدخال الألفاظ المصنوعة عن طريق الإلحاق في كلام العرب»⁽⁸⁾.

وبعد: فإن لنا حول حروف الإلحاق بعض الملاحظات:

أ- عدّ كثيرٌ من القدماء من حروف الإلحاق ما ليس منها: فقد جعلوا الباء في (جَلَبَب) مُلْحَقَةً، وكذلك الواو في (جَوْرَب). وما نراه أن مثل هذه الحروف ليست مزيدة إلحاقاً وإنما هي من أصل الفعل، إذ اشتق (جَلَبَب) من جَلِبَاب، فالباء الثانية هي إحدى باءي الاسم، ودليل اشتقاقه من جَلِبَاب أن معنى (جَلَبَب) أَلْبَسَهُ الجَلِبَابَ ومَّا لَا يُعْقَلُ أَنْ نَزِيدَ حُرُوفًا عَلَى جَلَبَ ثُمَّ نَشْتَقَ مِنْهُ اسْمَ (الجَلِبَاب) ⁽⁹⁾. أما (جورب) فالْحُجَّةُ فِيهِ أَبِينُ، إِذْ هُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ اسْمِ الْمُعَرَّبِ (جَوْرَب) ⁽¹⁰⁾، وحروفُ المعربات كلها أصولٌ، لأننا لا نستطيع أن نَطْرُدَ عَلَيْهَا القاعدة العربية بالزيادة والتجرّد لأنها ليست عربيّة أصلاً. ومن هذا القبيل ما ذهب إليه صرفيون من أن النون في (نَرْجَس) مزيدة إلحاقاً ⁽¹¹⁾، وهذا يعني أن أصلها (رَجَس)، وهو قول ظاهرُ الفساد، لأن (نَرْجَس) فعلٌ مشتق من الاسم المعرّب (نَرْجَس) بمعنى: وُضِعَ فِي الدَّوَاءِ نَرْجِسًا.

ب- لم يُسَلِّمْ كثيرٌ من اللغويين بحصرِ حروف الإلحاق في لام الكلمة أو حروف (سألتمونيها)، فمن القدماء، يرى ابنُ فارس «أنه من الممكن زيادة أيّ حرفٍ من حروفِ الأبجدية على الأصل الثلاثي ما دام هناك دليلٌ يسوغ تلك الزيادة، أي إنه لم يفرّق بين الحروف الزائدة التي تُزاد بشكل مطّرد (سألتمونيها)، وبين الحروف التي تُزاد زيادةً غيرَ مطردة أو حُرّة ⁽¹²⁾. يعمّق هذا التّوجّه ما ذكره د. حسين نصار في تعليقه على حصر حروف الزيادة»: «لكنّ البحثَ المقارن مع اللغات السامية جميعاً يهزأ من هذا الحصر ويرى أنه من

الممكن زيادةً غيرها من الحروف⁽¹³⁾. ويُعقَّب على كلام ابن فارس بأنَّ بعض الكلمات قد وُضعت عن طريق زيادة بعض الحروف: «فنحن إذا تَبَعْنَا دراساته خَرَجْنَا بأن الحروف التالية كانت من حروف الزيادة عند العرب: (ب، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، ش، ص، ط، ع، ف، ق، ك)، مع غَضَّ النظر عن حروف سألتمونها، فلا يتبقى إذن من حروف العربية غير (ث، ض، ظ، غ)، ولعلَّ البحث الدقيق يُؤدِّي إلى أنها تزداد بدورها في بعض الأحيان⁽¹⁴⁾». وقد بين الدكتور مزيد نعيم أن الزيادة قد جاءت في حروفٍ أخرى غير حروف (سألتمونها)، ومثَّل على زيادة العين إلحاقاً بكلمة (البُعْتَقَة) وهي خروج الماء من الحوض، والأصل (بَتَّق). وعلى زيادة الباء بكلمة (بِرْقَش) لطائر، والأصل (رُقَش)، ولزيادة الراء بكلمة جُذْمور والأصل (جِذْم)، ولزيادة الدال بكلمة (المِهْرَدَب): الجبان، وأصله (هَرَب)⁽¹⁵⁾. وكان هدف الدكتور نعيم أن يُثبت أن ما وُلد من الألفاظ بالإلحاق أكثر بكثيرٍ مما وُلد بالنحت على مذهب ابن فارس. وهذا ما ألمحنا إليه في دراسة سابقة حول النحت. وعلى النقيض من ابن فارس، قدَّر لغويون محدثون أن الرباعي المُجَرَّد يُرَد إلى الثلاثي المزيد فيه حرفٌ إلحاقاً، فدَخِرَج عندهم أصلها (دَحَر)، وعَرَقَل أصلها (عَقَل)، وهذا ما يُعزِّز ثلاثية الكلمة العربية⁽¹⁶⁾.

ج- يُعدُّ بحثُ الإلحاق وحروفه من البحوث الشائكة التي أُطلق فيها علماء أثبات أحكاماً تبدو لنا غير علمية أو متناقضة: فمن الأولى - مثلاً - إلحاقهم العربي بالمعرب، كإلحاقهم (عَدْيُوط) وهي كلمة عربية، بِفِرْدَوْسِ المَعْرَبَةِ،

وإلحاقهم (جدول) - وهي لغة في جدول - العربية، بذرهم المعربة⁽¹⁷⁾.

ومن الثانية أن بعض العلماء وهو محمد بن حبيب (245 هـ). قد عدّ اللام هي الزائدة في (عَسَل) مشتقاً إياها من (العَسَل) مثل عَسَل، وبعضهم وهو سيوييه، عدّ النون هي الزائدة فيها أخذاً من (العَسَل) والعَسَلان، وهو مِشِيَّة الذئب⁽¹⁸⁾، وأن الفارابي عدّ نحو (رَعَشَن وَخَلَبَن وَضَيْفَن) مُلْحَقَةً بِجَعْفَرٍ بِزِيَادَةِ النُّونِ آخِرًا⁽¹⁹⁾ في حين عدّها بعض المحدثين زيادةً لغير الإلحاق وسمّاها زيادةً تَوْسِعًا⁽²⁰⁾، وفي هذا مدعاةً لنا لأن نأخذ أنفسنا بالرّيث والحذر في معالجة هذه الظاهرة.

3- الإلحاق الدلالي:

الذي عليه جمهور القدماء أن الإلحاق ليس له غَرَضٌ دلالي وأنه للتوسّع في اللغة فحسب. ومعنى التوسّع عندهم سَدُّ حَاجَةٍ شَاعِرٍ أَوْ سَاجِعٍ. قال ابن جني: «ومعنى قوله: إن باب مَهْدَدٍ وَجَلْبَبٍ مُطْرَدٌ، وباب كَوْثَرٍ وَجَهْوَرٍ غَيْرُ مطرد: يريد أنك لو اَحْتَجَجْتَ في شعرٍ أَوْ سَجَعٍ أَنْ تَشْتَقَ مِنْ (ضَرْبٍ) اسماً أَوْ فِعْلاً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ لَجَازَ وَكُنْتَ تَقُولُ: ضَرْبٌ زَيْدٌ عَمْرًا، وَأَنْتَ تَرِيدُ (ضَرْبٍ)، وَكُنْتَ تَقُولُ: هَذَا ضَرْبٌ قَدْ أَقْبَلَ، إِذَا جَعَلْتَهُ اسماً، وَكَذَا مَا أَشْبَهَ هَذَا. وَلَمْ يَكُنْ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: ضَوْرَبٌ زَيْدٌ عَمْرًا، وَلَا: هَذَا رَجُلٌ ضَوْرَبٌ، لِأَنَّ هَذَا الْإِلْحَاقَ لَمْ يَطَّرِدْ أَطْرَادَ الْأَوَّلِ، فَلَا تَقْسَهُ⁽²¹⁾». ويقول ابن فارس: «العرب تبسطُ الاسمَ والفعل فتزيدُ في عدد حروفهما، ولعل أكثر ذلك لإقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه⁽²²⁾». وإلى مثل هذا يذهب «ابن يعيش» حيث يقول: «وإن ما زيد للإلحاق ليس الغرض منه إلا إتباع لفظٍ لفظٍ لا غير، فهو

شيءٌ يَخْصُ اللفظَ من غير أن يُحدِثَ معنى⁽²³⁾. «وكلُّ هذه الأقوال تبين لنا أن الإلحاق يؤدي غرضاً لفظياً يرتبط بموسيقى الألفاظ بالإضافة إلى تكثير الألفاظ والتوسُّع في اللغة⁽²⁴⁾».

وقد رجَّح بعض الباحثين أن يكون لحروف الإلحاق معانٍ⁽²⁵⁾. أما نحن فنرى أنه يجب أن يكون لحروف الإلحاق دلالاتٌ تؤدِّيها، زيادةً على معنى الاسم المزيدة فيه. إننا نذهب إلى أن الإلحاق هو نوعٌ من الاشتقاق، وأنه وُجد لغرضٍ دلالي لا لغرضٍ لفظي. ودليلنا على أن الإلحاق اشتقاقٌ ما ورد على لسان ابن جني عندما ذكر (الحوقل) وهو الشيخ الفاني فقال: «ويجوز عندي أن يكون اشتقاق (حَوَقْل) من (الحَقْلَة) وهي ما بقي من نفايات التمر، لأن قولهم: (قد حَوَقْل) معنا: كَبُرَ وَضَعْفُ فِصَارِ كَأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا نُفَايَتُهُ⁽²⁶⁾». كما أن الإلحاق يدخل في حد الاشتقاق (وهو أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعاً).

أما قولنا إنه لغرضٍ دلالي معنوي فمن أدلتنا عليه:

1- قولُ أبي الفتح بن جني: «فإذا كانت الألفاظُ أدلَّةَ المعاني، ثم زيد فيها شيء، أوجبت القسمةً زيادةً المعنى به، وكذلك إن انحرف به عن سَمْتِهِ كان دليلاً على حادثٍ متجددٍ له⁽²⁷⁾». ونقله عن أبي عثمان المازني: «فما يُزاد يُلْحَقُ بناءً ببناء... ومنه ما يُلْحَقُ للمعنى⁽²⁸⁾».

2- قولُ الرضي الاسترابادي: «ولا نُحْتَمُّ بعدمِ تَغْيِيرِ المعنى بزيادةِ الإلحاق على ما يُتَوَهَّمُ، كيف وأن معنى (حَوَقْل) مخالفٌ لمعنى (حَقْل)، وشَمَلٌ مخالفٌ لمعنى

شَمَل، وكذا (كوثر) ليس بمعنى كثير، بل يكفي أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضوع مُطَّرِدَةً في إفادة المعنى⁽²⁹⁾».

3- إذا كانت العربية تعطي لتغيير الحركات في الكلمة معنى جديداً فَلَأَنْ تعطي ذلك لزيادة حرفٍ أُولَى.

4- إذا كان القدماء قد أجازوا لشاعرٍ أو ساجع أن يزيد إلحاقاً، لغرضٍ لفظي كَمَا لِي فَلَأَنْ يميزوا ذلك لِوَضْعِ المصطلحِ لغرضٍ دلاليٍّ وَحَاجِيٍّ أُولَى وَأَجْدَى.

5- إن كَلَّ الملحقات التي ذكرها القدماء لا تحمل معنى الأصل المجرد فقط، بل تحمل معناه وزيادةً عليه. فالضَيْفَن ليس هو الضيف، بل هو من يحضُرُ معه بشكلٍ من التَّطْفُل⁽³⁰⁾. ولا يقال (رَعُشَن) ولا يُوصَفُ به إلا من بَلَغَ من الرعشة والاهتزاز مبلغاً، والسَّمْعَنَةُ النَّظْرَنَةُ ليست هي السامعة والنَّاظِرَةُ فحسب، بل هي «التي إذا تَسَمَّعَتْ أو تَبَصَّرَتْ فلم تر شيئاً تَظَنَّته تَظُنُّنَا⁽³¹⁾». و (الجَحَنَقَل) الغليظ الشفة، وهو رباعي ملحق بالحماسي بالنون⁽³²⁾، ليس هو (الجَحَنَقَل) بمعنى مشافر الحيوان وهي كالشفاه للإنسان، فكأنَّ الجَحَنَقَل يحمل معنى التشبيه بالحيوان إضافةً إلى غَلْظِ الشفة. و(بَيْطَر) ليس معناها (بَطَر)، لأن هذه الأخيرة معناها الشق، بينما معنى الأولى المعالجة التي قد يكون الشق والجرح بعض مستلزماتها. ويقال: ناقة ضِرْزِم: إذا كانت قليلة اللبن. قال: ونرى أنها من قولهم: رجل ضِرْزِم: إذا كان بخيلاً⁽³³⁾. «والخيشوم أقصى الأنف»، وليس الخَشْم تماماً⁽³⁴⁾... ولو أردنا مزيداً من الشواهد لما أَحْصَرْنَا. وإذا لم تَنقُدْ بعضُ شواهدِ الإلحاق إلى مذهبنا، فذلك يعودُ إلى خفاء العلاقة بين المُلْحَق والمُلْحَق به لا إلى انعدامها.

6- لو كان تقديرهم أنّ الإلحاق إنما يأتي لغرضٍ لفظيٍّ، هو إقامة وزنٍ أو تسويةٍ قافيةٍ -صحيحاً، للزمَ إلّا تأتي الملحقات إلا في ضرورةٍ وزنٍ أو قافيةٍ، ولكنّ الذي رأيناه أن الملحقات جاءت كلّها في السّعة وأنها كانت مقصودةً لدلالةٍ خاصةٍ فيها، فهل يُقبَل من أحد أن يقول: إن (الكوثر) قد استُعملت في القرآن الكريم لضرورة؟!

7- إذا كانت الضرورةُ اللفظيةُ قد ألجأت الشعراءَ والسجّاعَ إلى الإلحاق كما يزعمون، فهل أجاءتهم أيضاً إلى أن يُصرّفوا الكلمةَ الملحقة أيضاً، فإذا كانوا قد أَلْحَقُوا (بَيَّطِر) ⁽³⁵⁾ بدَحْرَج لضرورةٍ، فهل تلك الضرورةُ دَفَعَتْهم إلى اشتقاقِ بَيَّطَارٍ ومُبَيَّطِرٍ، مع أن (بَيَّطَار) قد تكون أقدمَ وَضْعاً من فعلها.

8- قولُ الرضي الاسترباذي وهو من العلماء المحقّقين بأن الإلحاق زيادةٌ غيرُ مطرّدةٍ في إفادةٍ معنى ⁽³⁶⁾. وهذا قولٌ في غاية الدقّة. وفيه تصرّيحٌ واضحٌ أن الزيادة الإلحاقية تكونُ لمعنى، ولكن هذا المعنى غيرُ مُطرّد، فإذا كانت الألف في الزيادات التصريفية قد أفادت معنى الفاعلية في نحو (صانع وكاتب) وأمثالهما مما جاء على (فاعل)، لإينها في (فرناس) - صفة للأسد- أفادت معنى المبالغة في الشدّة، وهو ما لم تُفده في كلمة (عصواد) الرُّحقة، وهي بمعنى: أمرٌ محيّر ⁽³⁷⁾.

فهل نعدّو الحقيقة إذا قرّرنا - والحالة هذه- أنّ الإلحاق ذو غرضٍ دلاليٍّ أكيد، وأنّ هذا الإلحاق الدلالي أداة اشتقاق؟

4- الإلحاق الدلالي لدى المحدثين:

الذي يُرجّحه معظمُ المحدثين الذين تطرّقوا لدراسة هذه الظاهرة أن

الإلحاق يمكن استخدامه للتوليد اللغوي الجديد. وهذه رؤية ذرائعية تُحتمها متطلبات التجديد اللغوي. فهبنا سلمنا أن القدماء استخدموا الإلحاق لضرورة من ضرورات زمانهم وهي إقامة الأوزان وتسوية القوافي، فإن ضرورات زماننا ليست هي القوافي والأوزان، بل هي وضع المصطلح العربي للمسمى الأجنبي الوافد الذي إن لم نُؤد له اللفظ العربي ولد لنا أدواء قد يتعذر على لغتنا البرء منها.

وَمَنْ وَجَدْنَا لَهُ قَوْلًا فِي هَذَا الْمَنْحَى الْمَهْنَدِسِ حَسَنَ حَسِينِ فَهَمِي فِي كِتَابِهِ حَوْلَ تَعْرِيبِ الْمَصْطَلِحَاتِ إِذْ يَقُولُ: «فَعَلَّلَ، صَهَّرَ، قِيَاسٌ مُسْتَحَدَثٌ عَلَى الرَّبَاعِيِّ الْمَجْرَدِ. وَيُمْكِنُ ابْتِكَارٌ مَعْنَى لِلْحَدَثِ لِهَذَا الْوِزْنِ بِمَعْنَى التَّغْلُّلِ أَوْ الْاِحْتَوَاءِ أَوْ الْاِنْتِشَارِ مِثْلًا، فَيَقَالُ: (صَهَّرَ الصَّانِعُ الْمَعْدِنَ) أَي صَهَّرَهُ وَنَشَرَهُ، أَوْ صَهَّرَهُ وَكَسَا بِهِ شَيْئًا آخَرَ⁽³⁸⁾».

وَمَنْ دَعَا إِلَى اسْتِخْدَامِ الْإِلْحَاقِ فِي تَوْلِيدِ الْمَصْطَلِحَاتِ الْعِلْمِيَةِ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ الْجَلِيلِيُّ إِذْ يَقُولُ: «إِنْ إِضَافَةُ الْحُرُوفِ لِتَكْوِينِ صَيْغٍ جَدِيدَةٍ أَمْرٌ مِنْ صَمِيمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَعَامٌّ فِيهَا... وَإِنْ الْاِعْتِرَاضُ عَلَى الْقِيَاسِ عَلَى هَذِهِ الصَّيْغَةِ أَوْ تِلْكَ لَيْسَ سَبَبًا فِي الْعُدُولِ عَنْ ذَلِكَ، فَلَقَدْ اِخْتَلَفَ الْكُوفِيُّونَ وَالْبَصْرِيُّونَ فِي أُمُورِ اللُّغَةِ الْاَسَاسِيَّةِ وَهَذَا أَمْرٌ لَا مَفْرَمَ مِنْهُ... إِنْ الْقِيَاسُ عَلَى الْمَسْمُوعِ فِي اللُّغَةِ أَمْرٌ مُطْرَدٌ فِي جَمِيعِ الْعَصُورِ، وَإِنْ الْحَاجَةُ إِلَى الْمَصْطَلِحَاتِ الطَّبِيَّةِ الْكَثِيرَةِ تَوْجِبُ الْاِسْتِفَادَةَ مِنْ ذَلِكَ⁽³⁹⁾».

ويذهب عبد الله العلايلي من اللغويين إلى أن تشكُّل الرباعيات لم يكن بطريقة النحت كما ذهب ابنُ فارس، لأن النحت ظاهرةٌ من «طفولية اللغة»

بل «استحصل العربيُّ على الرباعي من الثلاثي بإضافة حروفِ الجدول ذات الدلالات العمومية لديه، وجعل ذلك قانوناً في وَضْعَةٍ». ويمثّل لمقولته بكلمة «(قِرطاس) فهي قِرط + س، والقِرط هو ورق الكراس، والسين تفيد معنى السعة... و(حَنَلَم) موضوعَةٌ لأخذ الشيء خفية: حنل + م⁽⁴⁰⁾». وكما يرى فإن العلايلي يَرْفَع الزياداتِ الإلحاقية إلى مستوى القانون اللغوي الذي لا يتخلف.

ومَن وصل إلى هذه النتيجة مخالفاً غالبية القدماء، الدكتور ناصر حسين علي الذي يقول: «ويُعَدُّ الإلحاق أحدَ وسائلِ تكثيرِ مفردات العربية وتنمية ألفاظها، وتنويع كلماتها، فبوساطة زيادة بعض الأحرف لغرض الإلحاق يمكن إنتاج كلمات مختلفة من أسماء وأفعال ضمن صيغ العربية المعروفة⁽⁴¹⁾» ويمثّل الباحث لقوله بأن فِعْل «(صَمِعَ) معناه صَغُرَتْ أذنه، أَوْجَدُوا الفِعْل (صَوَمَعَ) عن طريق زيادة الإلحاق واستعملوه في مجالاتٍ أخرى لا يمكن أن يُؤدِّبها الفِعْل (صَمِعَ)⁽⁴²⁾».

إننا وإن كنا نتفق مع هؤلاء المحدثين بأن الإلحاق ذو قيمة دلالية، وأنه من وسائل توليد الألفاظ والمصطلحات بتخصيص الملحقَات بدلالاتٍ نريدها، وقد نتحكّم بها، فإننا لَم نجد من المعرِّبين واضعي المصطلحات من أفاد منه، خلا ما ذكرناه من اقتراح تخصيص فعل (صَهَّرَ) بمعنى إضافي لما يحمله الفعل (صهر).

أما القول بقياسية هذا النوع من الاشتقاق فلا مُسَوِّغ للحديث عنه إلا إذا انتقل التنظير فيه إلى الممارسة، وإلا إذا كَثُرَ كَثْرَةً تجعل منه أمراً واقعاً. ولعل أكثر ما يمكن أن يُقال عن هذا الاشتقاق الإلحاقِي إنه رصيدٌ احتياطي من وسائل التوليد اللغوي قد نُفِيد منه في قابل الأيام.

الهوامش :

- (1) ابن جنى، المنصف 1/34-35.
- (2) الرضى الاسترأبادى، شرح الشافىة 1/52.
- (3) عبد الله أمىن، الاشتقاق 414، وىنظر: د. مزىد نعىم، الصىغ الرباعىة والخماسىة 236. ود. ناصر حسىن على، الصىغ التلاثىة 226.
- (4) ىذهب أبو عثمان المازنى إلى أنه ثمة أنواع أخرى للزىادة منها زىادة المد نحو واو عجزو وألف كتاب، ومنهما زىادة المعنى كزىادة أحرف المضارعة. لكن ما سهاه زىادات المد إن هى إلا زىادات بنائىة ولىست مجرد مدود فحسب. أما حروف المضارعة فقد عددناها من الزىادات التصرىفة. ىنظر: ابن جنى، المنصف 1/15.
- (5) ابن جنى، المنصف 1/34-35.
- (6) نفسه 1/38. وفى لسان العرب أن (الحقىلة) فى نفاىة التمر.
- (7) الفارابى، دىوان الأدب 2/87-88.
- (8) د. مزىد نعىم، الصىغ الرباعىة والخماسىة 241 (عن اللمع 2/217).
- (9) السىوطى، المزهرة 2/41.
- (10) الجوالقى، المعرب 149.
- (11) السىوطى، المزهرة 2/40.
- (12) د. مزىد نعىم، الصىغ الرباعىة والخماسىة 162.
- (13) د. حسىن نصار، المعجم العربى 2/756.
- (14) د. حسىن نصار، المعجم العربى 2/756.

- (15) د. مزيد نعيم، الصيغ الرباعية والخماسية 164.
- (16) د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة 185-186.
- (17) ابن جني، المنصف 1/ 13-14.
- (18) ابن جني، الخصائص 2/ 49.
- (19) الفارابي، ديوان الأدب 2/ 34.
- (20) عبد الله أمين، الاشتقاق: 416.
- (21) ابن جني، المنصف 1: 43.
- (22) ابن فارس، الصحاحي 193.
- (23) د. ناصر حسين علي، الصيغ الثلاثية 251 (عن شرح التصريف الملوكي الورقة: 24).
- (24) د. مزيد نعيم، الصيغ الرباعية والخماسية 237.
- (25) د. ناصر حسين علي، الصيغ الثلاثية 270.
- (26) ابن جني، المنصف 1: 38.
- (27) ابن جني، الخصائص 3: 268.
- (28) ابن جني، المنصف 1: 13.
- (29) الرضي الاسترابادي، شرح الشافية 1: 52.
- (30) ابن منظور، لسان العرب: ضفن.
- (31) هفتر، الكنز اللغوي - الإبدال لابن السكيت 61.
- (32) الفارابي/ ديوان الأدب 2: 85.
- (33) هفتر، الكنز اللغوي - الإبدال لابن السكيت 61.

- (34) الفارابي، ديوان الأدب 2: 62.
- (35) ينظر السيوطي، المزهرة 2: 41.
- (36) الرضي الاسترأباضي، شرح الشافية 1: 52.
- (37) الفارابي، ديوان الأدب 2: 73.
- (38) حسن حسين فهمي، المرجع في تعريف المصطلحات العلمية والفنية والهندسية 344.
- (39) د. محمود الجليلي، صيغ للمصطلحات الطبية، مجلة المجمع العراقي 43/3: 77-78.
- (40) د. أسعد علي، تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي 73-74. وينظر: د. مزيد نعيم، الصيغ الرباعية والخماسية 162.
- (41) د. ناصر حسين علي، الصيغ الثلاثية 227.
- (42) المرجع السابق نفسه. وإن كنا لا نرى بالضرورة أن يكون (صومع) مزيداً بالإلحاق على (صمع)، بل لعله مشتق من الاسم (صومعة)، بمعنى جعل الشيء كالصومعة.